مجلة الرائد

العدد : ٢٤٦ الموافق في رمضان ١٤٢٤ هجري ٢٠٠٣/١١ ميلادي

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

هل يستطيع اليورو Euro أن يقوض هيمنة الولايات المتحدة المالية ، القائمة على قوة الدولار ، والتي ظلت مستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ؟ ليس البحث عن وسائل تمكن من منازعة الولايات المتحدة هذه الهيمنة بالجديد على القارة العجوز . لقد بدأت منذ ١٩٦٧ ، عندما اغتنم شارل ديغول Charles De Gaulle ضعف الدولار ورواجه خارج الحدود الأمريكية ، خلال حرب فيتنام، ليدفع في اتجاه يجعل الصرف يقوم على قاعدة ذهب صارمة .

ورغم أن هذه الإرادة لم يتم إطلاقا إعلانها ، فإنها كانت تستبطن مشرع اليورو ، ويمكنها أن تبرز من جديد بسبب المخاوف التي تثيرها الوضعية الإمبراطورية والعدوانية للولايات المتحدة ، والتي تجلت بشكل واضح في الحرب ضد العراق ، مؤدية إلى ارتفاع العملة الأوروبية مقارنة مع الدولار . وهكذا برزت تقديرات تتوقع إمكانية تحول اليورو إلى عملة احتياط منافسة للدولار ، وبداية مزاحمة الهيمنة الأمريكية على القطاع المالي المعولم ، مما قد يضع أوروبا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في هذا الميدان .

وقبل دراسة هذا الاحتمال يجب التذكير أولا بماهية " عملة الاحتياط " .

يحتاج القطاعان الاقتصادي والمالي العالميين ، لكي يتطورا بشكل متناسق ، وعلى مستوى واسع ، إلى عملة مقبولة عالميا؛ وهذا ما تعنيه كلمة " سيولة " : فخلال القرن ١٩ كانت الليرة الإسترلينية هي التي تتولى هذه الوظيفة ، قبل أن يزيحها الدولار تدريجيا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ليصير اليوم مهيمنا بلا منازع . وإذا أردنا فهم ضرورة " عملة الاحتياط " ، يكفي أن نعود إلى مرحلة ما بين الحربين : فلم تكن الليرة الإسترلينية قادرة على الاستمرار في توفير " سيولة مالية " على المستوى العالمي، وكان النظام المالي للولايات المتحدة رافضا للقيام بهذا الدور ، رغم أن الأسواق كانت تطلب ذلك . ولقد كان لغياب هذه العملة العالمية إلى حد ما دور في انهيار الاقتصاد العالمي .

تتحول عملة وطنية إلى عملة احتياط بالنسبة لدول أخرى عندما يتم اعتبارها كذلك من طرف القطاعين المالي والتجاري المعولمين ، بفضل قوتها الاقتصادية والمالية النسبية . فالدول تسعى إلى جمع احتياطي كبير من هذه العملة ، لأنها تمثل أصولا وأرصدة من نوع خاص ، يمكن استعمالها في كل الدول التي لها علاقات تجارية دولية ، والتي بدورها تطمح إلى تخزين عملة الاحتياط هذه .

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

وهكذا يصير للدولة التي تصدر عملة الاحتياط تأثير كبير على الدول الأخرى ، غير أن ذلك يضع على كاهلها في نفس الوقت جملة من المسؤوليات . ومن هذه الوجهة تعتبر مرحلة ما بعد الحرب جد مفيدة . لنتصور أنفسنا في سنة ١٩٥٠ ونضع أنفسنا مكان وزير المالية لدولة غير التي تصدر عملة الاحتياط . فسيكون هدفه هو جلب الدولارات وتكوين احتاطي منها ، حتى يستعمله في اقتناء ما يحتاجه من منتجات من أي مكان في العالم . كيف سيتصرف إذن؟

يمكنه إما أن يبيع موادا للولايات المتحدة ليحصل مقابلها على الدولار ، وهو احتمال ظل نظريا طيلة عقدين من الزمن بالنسبة للدول الأوروبية؛ وإما أن يجلب إلى بلاده الشركات الأمريكية ودولاراتها . وكان ذلك هو أصل الشركات المتعددة الجنسية . وتتمثل الإمكانية الأخيرة في فتح البلاد أمام القواعد والجيوش الأمريكية؛ وهي أهم الوسائل التي اعتمدها الأوروبيون لجلب الدولار.. مع ما يصحب ذلك من تأثيرات . وهي نفس الوسائل المعتمدة اليوم في دول العالم الثالث ، ودول أوروبا الوسطى والشرقية ، وفي روسيا وباقي دول الاتحاد السوفييتي السابق .

الملجأ الأخير للقرض

تقتضي هذه الامتيازات بالنسبة لدولة عملة الاحتياط التزامين ؛ يجب أن تكون أولا على استعداد دائم لتوفير سيولة مالية على المستوى العالمي ، بشكل يجعل عملتها تتحرك بكمية كافية في كافة أرجاء الأرض لتغطية حاجيات التجارة والحركة المالية العالميتين . ويجب ثانيا أن تكون على استعداد للقيام بدور "الملجأ الأخير للقرض" لحل مشاكل المديونية بالنسبة للدول التي أضحت مدينة بشكل كبير .كل هذا مع الحفاظ على إطار مستقر وبشكل معقول لقيمتي عملتها الخارجية والداخلية ، حيث ترتبط القيمة الداخلية بنسبة تضخم معتدلة ، وترتبط القيمة الخارجية بسعر صرفها بالعملات الأخرى لا يخرج عن فارق تقلبات قابل للتوقع . إذا لم تتوفر شروط الاستقرار هذه فإن الدول ستتلكأ في تخزين احتياطي من عملة الاحتياط هذه .

ولكي ينافس اليورو الدولار في هذه المهمة ، يجب عليه أن يوفر ، لمدى محدد، نفس ضمانات الاستقرار بالنسبة لقيمتيه الداخلية والخارجية ، مع تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة . بالنسبة لهذين العاملين

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

تعتبر الآفاق بالنسبة لليورو غير محسومة . مما لاشك فيه أن منطقة اليورو تتميز بتحكمها في التضخم ، لكن مقابل كبح التنمية بسبب المحددات والإكراهات التي تفرضها اتفاقية الاستقرار والتنمية على السياسات المتعلقة بالضرائب وبمخصصات الموازنة . فلا مناص من تعديل هذه الاتفاقية إذا كان اليورو يطمح إلى جعل الدولار يدفع ثمنا غاليا لإرساء هيمنته .

ويجب على العملة الأوروبية كذلك أن تتخطى حاجزين أساسيين إذا أرادت أن تسير في هذا الاتجاه :

1 . لا يملك البنك المركزي الأوروبي أية صلاحية ليكون " الملجأ الأخير للقرض". فالمصارف الوطنية لمنطقة اليورو تملك هذه الصلاحية داخل حدود بلادها فقط . وفي غياب هذه الصلاحية لا يمكن لليورو ، في أحسن الأحوال ، وبشكل جد محدود ، أن يكون إلا عملة احتياط بديلة وليس أساسية في الأسواق العالمية.

2 . يتمثل الإشكال الثاني في بطء إصلاح العلاقات بين الأنظمة المصرفية في أوروبا ، وفي الهوة التكنولوجية الكبيرة بينها وبين مثيلاتها الأمريكية .

ففي أوروبا لازالت تكلفة المعاملات بين مختلف المصارف على مستوى أوروبا جد مرتفعة ، كما أن المعاملات المصرفية داخل نفس القطر لازالت جد بطيئة مقارنة مع سير الأمور في الولايات المتحدة .

والغريب أن هذه الهوة يمكن ردمها إذا اعتمدت المملكة المتحدة "اليورو" ، لأن أسلوب تعاملاتها البنكية ، وقدراتها التكنولوجية هي وحدها الأقدر على منافسة الولايات المتحدة .غير أن هذا غير وارد على المدى المنظور لأن الحكومة البريطانية ، ولأسباب وجيهة ، اختارت بالنسبة للمرحلة الراهنة البقاء خارج العملة الموحدة . فإذا ما أقدمت بريطانيا على اعتماد اليورو ، فإن إنشاء "يورو" منافس للدولار ، سيتطلب جعل تعاملات الاتحاد الأوروبي المصرفية ، متناسقة مع تعاملات معقل التعاملات المالية في لندن ، وبالتالي نقل السلطة المالية من فرانكفورت إلى العاصمة البريطانية . وهذه المقتضيات غير مقبولة بالنسبة لدول منطقة العملة الأوروبية الحالية .

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

وإذا كانت هذه هي العوائق المانعة لليورو من أن يتحول إلى عملة احتياط بديلة معتبرة ، فيبدو أن ضعف الدولار يدفع اليورو إلى احتلال هذه المكانة بالذات .

فهناك أولا العجز في الحسابات الجارية المزمنة ، والتي وصلت إلى ٥٠٠ مليار دولار ، دون أن يكون هناك ما يشير إلى أنها ستتراجع . ولتغطية هذا العجز ، يجب أن تتدفق على الولايات المتحدة رساميل ، آتية خاصة من أوروبا وآسيا . وإذا ما تقلصت هذه التدفقات ، وهو ما حدث خلال السنتين الأخيرتين ، حيث تقول منظمة التجارة والتعاون الأوروبي OCDE بان التدفقات المالية المباشرة إلى الولايات المتحدة قد انخفضت من ١٣١ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٣٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ . وهذا التراجع سيحدث انخفاضا في سعر السندات ، وارتفاعا لسعر الفوائد على هذه السندات ، مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي لأضرار بليغة .

الحسابات االخاطئة لإدارة بوش

إن الاحتمال المذكور غير مستبعد ، وخاصة مع وجود سبب ثان يدفع الرساميل إلى الهروب من الدولار للتوجه نحو اليورو: فلم تعد طريقة اتخاذ القرار في واشنطن تحظى بالثقة . ففي أوساط السياسة الخارجية يسود قلق كبير بالنسبة لمرامي الولايات المتحدة . أما بالنسبة للسياسة الضريبية ، فالارتفاع الهائل للعجز العمومي ـ ٤٠٠ مليار دولار للسنة الضريبية ٢٠٠٣ ، وهو ما يتجاوز ٤ % من الإنتاج الداخلي الخام (حوالي ١٠ ٠٠٠ مليار دولار) ، مع تفاقم متوقع في سنة ٢٠٠٤ (قد يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار مع تكلفة احتلال العراق) ، فهذا الوضع يدفع المكلفين بتدبير الأموال الخارجية إلى الاعتقاد بأن المخاطر أكبر والمحيط أقل استقرارا بالنسبة للاستثمارات في الولايات المتحدة ، مما كان عليه الوضع قبل سنوات . مما أدى إلى تباطؤ التدفقات المالية نحو الولايات المتحدة ، بشكل يمنع من سد نقص رأسمال وطني أضعفته نسبة الادخار المتدنية . فمع هذه الحالة سترتفع نسب الفائدة في السوق ، ولا تستطيع الخزينة الفدرالية أن تفعل أي شيء لإيقاف هذا المسار . فلقد استنفذت فعلا كل إمكانياتها ، عندما خفضت ما تتحكم فيه من نسب الفائدة ، إلى خط ، لا تستطيع تجاوزه دون إحداث انكماش كبير ودائم في مختلف الأسعار .

وهنا يطرح السؤال حول إذا ما كان خفض الدولار بالنسبة لليورو ، سيؤدي إلى تقليص العجز

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

التجاري الأمريكي مع منطقة اليورو ، مما قد يخفف ارتباط الولايات المتحدة بالتدفقات المالية الخارجية . لا يجب على الولايات المتحدة أن تعول كثيرا على زيادة صادراتها بخفض قيمة الدولار ، وعلى انخفاض واردتها من دول منطقة اليورو . فهذه الظاهرة ستبقى جد محدودة: فباستثناء بعض القطاعات مثل الفلاحة والسيارات والسياحة ، فالاحتمال شديد أن يظل الميزان التجاري مختلاً .

فيجب أولا إحداث توجه طويل الأمد ، لتغيير اتجاه قطاع الإنتاج الأمريكي الذي ظل لعدة عقود غير موجه نحو التصدير . فلقد اعتمدت المؤسسات الأمريكية منذ زمن بعيد استراتيجية للإنتاج في الخارج؛ فهي تنتج في كل بقاع الأرض ، وتبيع في الأسواق العالمية انطلاقا من مواقعها ، عوضا أن تنتج في الولايات المتحدة وتصدر إلى الخارج . وفي الحقيقة يعود قسم كبير من العجز التجاري الأمريكي ، إلى بيع ، في الأسواق الأمريكية ، لمواد تنتجها المصانع الأمريكية في الخارج ، والتي تدرج في الحسابات باعتبارها واردات . فحسب التقديرات الأكثر مصداقية ، تندرج في هذا المجال ٤٥ % من الواردات الأمريكية. وهذه الاستراتيجية غير قابلة للتغيير بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية الأمريكية .

والسبب الثاني الداعي إلى عدم انتظار تحولات كبيرة بالنسبة للميزان التجاري بين ضفتي المحيط الأطلسي ، يتمثل في كون نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الأمريكي ، أكبر من نسبة نمو منطقة اليورو ، مما يشجع الأمريكيين على اقتناء المنتجات الأوروبية ، ويزهد الأوروبيين في المنتجات الأمريكية .

توضح هذه الأمثلة الواجبات الملقاة على عاتق الدولة التي تصدر عملة الاحتياط العالمية ، وما هي الأرباح التي تجنيها من ذلك . فيجب عليها أن تضطلع بمهمة "الملجأ الأخير للقرض" ، ومهمة سوق عالمية تنتج عجزا كبيرا في الحسابات الجارية ، يتم تغطيته من خلال تدفق أموال خارجية . إن ضعف الدولار يمنح لليورو فرصة تاريخية ليصير عملة احتياط ، ولكن شريطة إدخال تغييرات عميقة على اتفاقية الاستقرار والتنمية ، وإصلاح التعاملات المصرفية ، عبر الحدود الأوروبية ، وتقليص الهوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة في هذا المجال.

ولقد ضاعفت الولايات المتحدة أهمية هذا الاحتمال ، بصدها عن إشراك غيرها في المجال

عنوان المقال : لم يصل اليورو بعد إلى مستوى المنافسة !	ترجمة : رشيد أبو أسامة

العسكري والمالي ، وبارتضائها عجزا طائشا في الميزانية . لقد تقلص شيئا ما حجم الاحتياطي من الدولارات لدى مختلف الدول ، وطرأ تحول طفيف على توجه المستندات المالية ، بما في ذلك تسعير بعض مبيعات النفط الخام باليورو ، وليس بالدولار .وهذا ما يحدد هدفا لمساعي الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية . فإذا تمكنت من إقناع الدول المصدرة للنفط بتسعير مبيعاتها باليورو ، عوضا عن الدولار ، فإن ذلك سيجعل من ضفتي الأطلسي مسرحا لصراع جديد . ومن هذه الوجهة يجب مراقبة روسيا: وتتمثل الورقة التي يجب أن يلعبها الاتحاد الأوروبي في المبادرة إلى إغراء موسكو بشراكة أعمق معها ، بل و بانضمامها إلى الاتحاد .

عن صحيفة لوموند ديبلوماتيك لشهر أكتوبر ٢٠٠٣

هوارد م .واتشيل Wachtel. Howard M

أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بواشنطن

ترجمة رشيد أبو أسامة بتصرف